

مذكرات جلب

يقتضي حضور الاشخاص التالية اسماؤهم في الوقت المعين لرؤية الدعاوى المقامة عليهم وان لم يحضروا تجري عليهم الاحكام المخصوصة من قانون اصول المحاكمات الجزائية .

الاسم	الحكمة	التاريخ	الساعة	نوع الجرم
عبد الجواد حسن النجار	صلح عمان	١٩٦٨/٦/٢٠	٨ صباحاً	جباية نقد مزيف
محمود يوسف محمد ابو طه	"	"	"	الاقتراء
فوزي الكركي	"	"	"	الاحتيايل
احمد عبد القادر ابو سريس	"	١٩٦٨/٦/١٨	"	تزوير واحتيايل
احمد عبد القادر ابو شوايش	"	"	"	"
اسماعيل علي حسن كامل	"	١٩٦٨/٦/٢٤	"	مخالفة جواز سفر
وليد سميح البطه	"	١٩٦٨/٦/١٦	"	التحرش والايذاء
محمود عبد الرحيم ابراهيم	"	١٩٦٨/٦/١٨	"	غش القانون الخلفه الوطنية
سيف سعيد الباني	صلح السلط	١٩٦٨/٦/٢٦	"	احوال مدنية
محمد عثمان ادريس	"	١٩٦٨/٦/١٨	"	السير
يحيى محمد تيم	"	"	"	"
محمد نايف عثمان	"	"	"	"
عبد الله عقل خليل	"	١٩٦٨/٦/٢٦	"	احوال مدنية
احمد نمر الزقزوق	"	"	"	"
محمد سلامة عواد	"	"	"	السير
محمود نمر الزقزوق	"	"	"	احوال مدنية
محمد محمود ابراهيم	"	١٩٦٨/٦/٢٩	"	التأخر عن اخبار ولادة
عادل ذيب احمد جابر	"	١٩٦٨/٦/٣٠	"	الصلدم
سليمان ابو شحاده	صلح الزرقاء	"	"	تقديم بيانات كاذبة
محمد حسن ابو شحاده	"	"	"	"
محمد الاحمد السلامة الهماري	صلح عجلون	"	"	الحراج
محمد الاحمد السلامة الهماري	"	١٩٦٨/٥/٣٠	"	"
محمد فهد حربي	صلح الطفيلة	١٩٦٨/٦/١٣	"	الايلاء
فلاح العويل القعاقه	صلح مادبا	١٩٦٨/٦/٢٣	"	سرقة
كامل نمر بشنزين	صلح المفرق	١٩٦٨/٦/٣٠	"	"

الجمهورية العربية السورية

للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : الاحد ٢٠ ربيع الاول سنة ١٣٨٨ هـ . الموافق ١٦ حزيران سنة ١٩٦٨ م . العدد ٢١٠٣

الفهرس

صفحة

٩٤١	قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٨	قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨
٩٤٤	نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٨	نظام الاستيراد
٩٥٣	نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٨	نظام معدل لنظام ادارة وزارة المالية
٩٥٤	نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٨	نظام معدل للنظام رقم (٣) لسنة ١٩٦٣ نظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي
٩٥٥	امر دفاع رقم (٧) لسنة ١٩٦٨	صادر عن رئيس الوزراء

هكذا من أهل

نسخة الميزانية العامة للدولة لسنة ١٩٦٨

بمقتضى الفقرة (١) من المادة (٩٤) من الدستور

وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٣ ،

نصادق بمقتضى المادة (٣١) من الدستور على القانون المؤقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ المؤقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده :-

قانون مؤقت رقم (٤٥) لسنة ١٩٦٨

قانون ملحق بقانون الموازنة العامة

للسنة المالية ١٩٦٨

—*—*—*—

المادة ١ - يسمى هذا القانون المؤقت (قانون ملحق بقانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٨) ويقرأ مع قانون الموازنة العامة رقم (٦) لسنة ١٩٦٨ المشار اليه فيما يلي بالقانون الاصلي كقانون واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ ١٩٦٨/٦/١ .

المادة ٢ - يضاف الى نفقات الحكومة المدرجة في المادة الثانية من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (١) وجدول فصول النفقات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (٣٣٣٥٠٥٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (١) وجدول فصول النفقات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٣ - يضاف الى واردات الحكومة المدرجة في المادة الثالثة من القانون الاصلي وفي الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بالقانون المذكور مبلغ (١٣٣٥٠٥٠) ديناراً وفقاً لما هو مبين في الجدول رقم (٢) وجدول فصول الواردات الملحقه بهذا القانون .

المادة ٤ - يغطي العجز البالغ (٢٠٠٠٠٠٠) دينار من الواردات الاضافية المنتظرة والاجتياطي العام .

المادة ٥ - يعدل جدول الوظائف الملحق بالقانون الاصلي وفقاً لما هو مبين في جدول الوظائف الملحق بهذا القانون والذي يعتبر جزءاً منه .

المادة ٦ - رئيس الوزراء ووزير المالية/الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

أحمد بن محمد

رئيس الوزراء
بهجت التلهوني

وزير المالية/الموازنة العامة
هاشم الجبوري

هكذا من الأول

الفصل	رقم	النفقات	النفقات (الاصولية)	النفقات (الاصولية) (السنوات السبع)	النفقات (الاصولية) دينار	النفقات (الاصولية) دينار	النفقات (الاصولية) دينار
٨ - وزارة المالية	٨ -	٢٧٠٨٠٥٠٠	٢٧٠٨٠٥٠٠	٢٧٠٨٠٥٠٠	٢٧٠٨٠٥٠٠	٢٧٠٨٠٥٠٠	٢٧٠٨٠٥٠٠
١١ - ايجار	١١ -	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠	٥٠٠٠٠
١٣ - وزارة الداخلية	١٣ -	١٠٦٩٨٥	١٠٦٩٨٥	١٠٦٩٨٥	١٠٦٩٨٥	١٠٦٩٨٥	١٠٦٩٨٥
٢٠ - وزارة التربية والتعليم	٢٠ -	٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠	٢٧٥٠٠
٢٢ - وزارة الشؤون الاجتماعية	٢٢ -	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠	٢٢٠٠٠
٢٣ - وزارة الصحة والاعلام	٢٣ -	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٢٦ - وزارة الزراعة	٢٦ -	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠	١٥٠٠٠
٢٨ - دائرة السيرة والوثائق الحكومية	٢٨ -	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٣٥ - دائرة الآثار	٣٥ -	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠	١٠٠٠٠
٣٨ - وزارة الاعمال العامة	٣٨ -	١٢٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠	١٢٤٠٠٠
٣٩ - وزارة المواصلات	٣٩ -	١٨٦٠٠٠	١٨٦٠٠٠	١٨٦٠٠٠	١٨٦٠٠٠	١٨٦٠٠٠	١٨٦٠٠٠
٤٠ - وزارة العدل	٤٠ -	٨١٠٠٠	٨١٠٠٠	٨١٠٠٠	٨١٠٠٠	٨١٠٠٠	٨١٠٠٠
٤١ - الطيران المدني	٤١ -	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠	٣٥٠
المجموع		٣١٣٧١٣٠	٣١٣٧١٣٠	٣١٣٧١٣٠	٣١٣٧١٣٠	٣١٣٧١٣٠	٣١٣٧١٣٠

جدول رقم (١)
النفقات المقدرة
(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

جدول رقم (٢)

الواردات المقدرة

(ملحق موازنة السنة المالية ١٩٦٨)

رقم	الفصل عنوانه	دينار
٩ -	المساعدات والتبرعات	١ ٣٣٥ ٠٥٠
	المجموع	١ ٣٣٥ ٠٥٠

هكذا من الأشهر

نحو المسير للفقهاء

بمقتضى المادة (٤) من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥
وبناء على ما قرره مجلس الوزراء بتاريخ ١١/٥/١٩٦٨
نأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٨) لسنة ١٩٦٨

نظام الاستيراد

صادر بمقتضى المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥



التعاريف

- المادة ١ - يسمى هذا النظام نظام الاستيراد لسنة ١٩٦٨ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تعني الالفاظ التالية في هذا النظام المعاني المقابلة لها الا اذا دلت القرينة على خلاف ذلك .
- الوزير - وزير الاقتصاد الوطني
- الدائرة - دائرة التكوين والاستيراد والتصدير
- المدير - مدير دائرة التكوين والاستيراد والتصدير
- اللجنة - اللجنة الاستشارية للاستيراد المؤلفة بمقتضى احكام هذا النظام .
- الرخصة - رخصة الاستيراد الصادرة بموجب هذا النظام .

اللجنة الاستشارية للاستيراد

المادة ٣ - ١ - تولى اللجنة الاستشارية من :

- ١ - المدير
- ٢ - نائب محافظ البنك المركزي
- ٣ - وكيل وزارة المالية/الجوارك
- ٤ - مدير التجارة والشركات في وزارة الاقتصاد الوطني
- ٥ - مندوب عن وزارة النقل
- ٦ - رئيس اتحاد الغرف التجارية
- ٧ - رئيس غرفة صناعة عمان

ب - يرأس اللجنة احدى الاعضاء درجة ويعين المدير مقررًا لها :

- المادة ٤ - أ - تجتمع اللجنة بدعوة من المدير مرة في كل شهر على الأقل وكلها دعوت الحاجة لذلك. ويعتبر التصواب قانونياً إذا حضره أربعة أعضاء وتتخذ التصويبات بالأغلبية المطلقة.
- ب - تنظر اللجنة في الأمور التي تعرض عليها وتقدم الاقتراحات والتوصيات في كل ما يعرض من صعوبات أو حالات لم ينص عليها النظام إلى الوزير للبت فيها.

رخص الاستيراد وتعديلاتها

- المادة ٥ - تخضع جميع البضائع المستوردة إلى رخصة ويستثنى من ذلك ما يلي :
- ١ - البضائع المستوردة مباشرة بأسم جلاله الملك المعظم ودوائر الدولة الرسمية .
 - ٢ - البضائع المعفاة من رخص الاستيراد بمقتضى اتفاقيات عقدت أو تعقد مع المملكة أو بمقتضى أحكام السوق العربية المشتركة مع مراعاة أحكام المادة (١٤) من هذا النظام .
 - ٣ - البضائع التي هي برسم التراخيص على أن تخضع للترخيص إذا ووفق على التخليص عليها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير .
 - ٤ - البضائع التي يعاد ادخالها إلى المملكة في حالتها الأصلية أو بعد اصلاحها .
 - ٥ - منتجات المملكة المرحمة خلال المدة المقررة في الفقرة (و) من المادة (١٠٠) من قانون الجمارك والمكوس .
 - ٦ - البضائع التي تستورد لغايات العرض ويعاد تصديرها باستثناء الأفلام السينمائية المستوردة لغايات تجارية
 - ٧ - البضائع المستوردة من قبل الهيئات السياسية والاقتصادية لاستعمالها الرسمي .
 - ٨ - الضأن والماعز .
 - ٩ - البضائع التي توافق السلطنة الإنجليزية على ايداعها بالبوند العام باسم البنوك العاملة في المملكة .
 - ١٠ - الهدايا والعينات التي لا يمكن استعمالها للأغراض التجارية ولا تزيد قيمتها عند التخليص عليها في المملكة عن خمسين ديناراً المسموح باستيرادها .
 - ١١ - الامتعة الشخصية والاثاث المنزلي المستعمل الممنوع بأذنته .
 - ١٢ - أية بضاعة لا تزيد قيمتها في مركز التخليص عن خمسين ديناراً على أن لا تكون من البضائع الممنوع أو المقيد استيرادها .
 - ١٣ - البضائع التي تستورد تحت وضع الادخال المؤقت بموافقة مسبقة من وزيرى الاقتصاد الوطني والمالية / الجمارك .
 - ١٤ - عينات التجار التجولين ضمن مخفضات الجمارك .
 - ١٥ - الجرائد والمجلات والكتب المطبوعة والطبوعات الأخرى كقوائم النشر والكتالوجات .
 - ١٦ - البضائع المعاد تصديرها قبل التخليص عليها .
- المادة ٦ - تصدر الرخص بقيمة البضاعة والوزن والشحن ولا تشمل نفقات الشحن والتأمين بجميع أنواعه .

هكذا من أجل

- المادة ٧ - تصدر الرخص ضمن المبادئ التالية :
- أ - تكون الرخصة صالحة لمدة سنة من تاريخ صدورها ويجوز للوزير في الحالات الضرورية أن يأمر بإصدار رخصة تكون صلاحية العمل بها أقل من سنة .
 - ب - يجوز للوزير تجديد الرخصة لمدة لا تتجاوز أربعة أشهر إذا ثبت له أن البضاعة قد شحنت بحلال مدة الرخصة .
 - ج - يجوز للوزير أن يوافق على تجديد الرخص الصادرة لاستيراد الآلات والمكانن للمدة المحددة في الاتفاق المقود مع المصدر أو مع المتعهد .
- المادة ٨ - تتضمن الرخصة المعلومات التالية :
- ١ - اسم المستورد
 - ٢ - صنف البضاعة
 - ٣ - القيمة (صي : اند . اف) :
 - ٤ - الكمية
 - ٥ - بلد المنشأ
 - ٦ - مركز الشحن
 - ٧ - مركز التخليص
 - ٨ - تاريخ اصدار الرخصة
 - ٩ - تاريخ انتهاء مدة الرخصة
- المادة ٩ - مع مراعاة أحكام هذا النظام يجوز للمدير أن يوافق على اجراء التعديلات في صنف البضاعة وبلد المنشأ ومركز الشحن ومركز التخليص والقيمة والكمية بناء على طلب حامل الرخصة . ويتقيد المدير بالأسس التي تضعها الهيئة الاستشارية لميناء العقبة فيما يتعلق بمركز الشحن .
- المادة ١٠ - مع مراعاة أحكام قانون ميناء العقبة رقم (١٨) لسنة ١٩٥٩ يكون مركز التخليص للبضائع المستوردة ميناء العقبة باستثناء ما يلي :
- ١ - البضائع بكافة أنواعها المشحونة برأ من بلد المنشأ حتى مركز التخليص .
 - ٢ - البضائع التي ترد بالطائرة أو الطرود البريدية .
 - ٣ - الآلات والمكانن التي لا يستطيع ميناء العقبة استقبالها بناء على توصية الهيئة الاستشارية لميناء العقبة .
- المادة ١١ - أ - يجوز للوزير أن يسمح باستيراد البضائع من غير منشأها وبالطريقة التي يراها مناسبة لتأمين الوضع التمويني العام في الحالات التالية :
- ١ - عند نقصان المواد الغذائية والعلفية في الاسواق .
 - ٢ - عندما تكون البضائع المستوردة لغايات اصلاح مكان والآلات وتقتضي الضرورة استعمال اصلاحها .
- ب - يجوز للوزير أن يسمح باستيراد البضائع في هذه الحالات الواردة بالفقرة السابقة من غير منشأها على أن يكون مركز التخليص العقبة شرطاً أن لا تتعارض مع اتفاقيات التجارة والمدفوعات المقودة مع المملكة .

البضائع المنوعة أو المقيد استيرادها

المادة ١٢ - أ - يجوز للوزير ان يمنع استيراد اي نوع من البضائع وان يحدد مقادير وانواع البضائع المسموح باستيرادها ومدة الرخصة وبلد المنشأ اذا رأى ان صعوبات تواجه الارصدة من العملات الاجنبية او لاغراض حماية المنتجات الوطنية من المنافسة الخارجية او لتنفيذ اتفاقيات تجارية .

ب - يجوز للوزير ان يحصر استيراد بعض اصناف البضائع في بلد معين وذلك لغايات تنفيذ الاتفاقيات التجارية . والمدفوعات التي عقدت او تعقد مع المملكة .

ج - لغايات تنظيم الصناعة ومراقبتها ولما قصد احصائية ، تخضع جميع المواد الخام المستوردة لاغراض الصناعة او غيرها مهما بلغت قيمتها لتوصية مسبقة من الوزير او من ينييه سواء اكان استيرادها خاضعا لرخصة استيراد او مستثنى من ذلك بموجب احكام المادة (٥) من هذا النظام .

د - مع مراعاة احكام السوق العربية المشتركة والاتفاقيات المرتبطة بها المملكة يمنع استيراد البضائع التالية : -

١ - المعكرونة بجميع انواعها

٢ - جميع انواع السيارات المستعملة المستوردة لغايات الاتجار .

٣ - الآلات الكهربائية لليانصيب والقمار .

٤ - جميع انواع السجائر باستثناء ما يستورد القصور الملكية والهيئات السياسية وما يرد برقصة المسافرين على ان لا تزيد عن اربعائة سجارة وما يرد لشركات صنع السجائر لاجراء التجارب عليها بحيث لا تزيد عن خمسمائة سجارة .

٥ - اية بضائع اخرى ممنوع استيرادها بمقتضى اوامر الدفاع .

المادة ١٣ - أ - يحظر استيراد البضائع التالية الا بقرار صادر عن الوزير :

١ - الماكينات والآلات اللازمة لانشاء مصانع جديدة او توسيع مصانع قائمة او تجديدها .

٢ - الزيوت النباتية والشحوم الحيوانية والنباتية

٣ - صابون التواليت

٤ - معجون الحلاقة

٥ - معجون الاسنان

٦ - الاسفنج

٧ - البيض

٨ - السمن النباتي والحيواني

٩ - المواشير الكهربائية العازلة (التي ينتج مثلها محليا)

١٠ - الاسمنت الذي تنتج مثله شركة مصانع الاسمنت الاردنية

١١ - البترول ومشتقاته الذي ينتج مثله محليا .

١٢ - الجلود

مع مراعاة احكام امتيازات الشركة المنتجة للمواد المبينة في البنود (١٢، ١١، ١٠) اعلاه .

١٣ - الالبسة العسكرية

١٤ - رب البندورة

١٥ - محضرات التنظيف الكيماوية بما يدخل في البند ٢/٣٤ من التعرفة الجمركية .

١٦ - الكحول والعرق

١٧ - غاز الكربونيك والكانوز

١٨ - السكرين والدولسين واليكتين و ب ٤٠٠

١٩ - البيجانيت الصوديوم

٢٠ - البطاريات الجافة

٢١ - الكرتون والورق

٢٢ - القوط الصحية وورق التواليت ومحارم الورق

٢٣ - الحرامات والبسط الصوفية

٢٤ - الدهانات

٢٥ - الاجواخ السادة

٢٦ - الاقشة الخاصة باللباس الرسمي لطالبات المدارس

٢٧ - البطاريات السائلة التي ينتج مثلها محليا

٢٨ - الشاغات

ب - يحظر استيراد البضائع التالية الا بتوصية من الجهات المختصة :

١ - اجهزة البث والاستقبال اللاسلكي الى توصية من وزارة الدفاع ووزارة المواصلات/البريد ما عدا الراديوات والتلفزيونات .

٢ - الاسلحة النارية وبنادق الصيد والخرطوش وذخائرها والمفرقات بتوصية من وزارة الداخلية .

٣ - الادوية والعلاجات الصحية بموافقة من وزارة الصحة .

٤ - الادوية والعلاجات البيطرية بموافقة من وزارة الزراعة/البيطرة .

٥ - الحبوب ومشتقاتها بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب الوزير استنادا الى توصية مجلس ادارة القوين .

٦ - ما تستورده الهيئات الدبلوماسية المعتمدة لدى المملكة المعفاة من الرسوم بتوصية من وزارة الخارجية .

المستوردون

المادة ١٤ - يسمح للأشخاص والهيئات والمؤسسات التالية باستيراد :

١ - اذا كان اردنيا مقبلا جأثرا على رخصة مهن .

٢ - اذا كانت شركة اردنية مسجلة في المملكة بموجب قانون الشركات ونسبة رأسمال الاعضاء الاردنيين فيها لا تقل عن ٥١٪ وفي حالة حل الشركة لا يسمح للاعضاء غير الاردنيين بالاستيراد لا مجتمعين ولا منفردين مع مراعاة احكام قانون الوكلاء والوسطاء النافذ المعمول .

هكذا من أهل

٣ - إذا كان من رعايا الدول العربية أو اجنبيا مقبلا وحصل على رخصة مهن تخوله حق الاتجار بالجملة وكان قد زاول الاستيراد برخص قبل صدور هذا النظام .

٤ - إذا كانت مؤسسة علمية أو دينية أو خيرية أو مستشفيات وكانت البضائع والمواد المطلوب استيرادها تمت إلى أعمالها بصفة مباشرة .

٥ - إذا كان الشخص أو الهيئة أو المؤسسة يملك مشروعاً ووفق عليه بموجب قانون تشجيع الاستثمار المعمول به شريطة أن تكون البضاعة المطلوب استيرادها متصلة مباشرة بتنفيذ وتشغيل هذه المشاريع .

٦ - يسمح بقرار من الوزير للمقاولين والشركات الأجنبية المسجلة في المملكة بموجب قانون الشركات باستيراد ما يلزمهم من آلات وماكينات وأجهزة ومواد ولوازم لتنفيذ العقود التي يبرمونها مع الحكومة بصورة مباشرة أو غير مباشرة أو مع إيسة مؤسسة رسمية أو أهلية على أن تؤيد الدائرة الحكومية أو المؤسسة صاحبة العمل حاجة المشروع لتلك اللوازم وبيان مقدارها ونوعها شريطة أن لا تكون هذه اللوازم من اللوازم المنتجة في المملكة .

٧ - يسمح للمزارعين والأطباء والمهندسين وأصحاب الحرف والمصارف والصحف والأفراد باستيراد اللوازم الخاصة بأعمالهم بأنفسهم مباشرة .

رسوم الاستيراد

المادة ١٥ - أ - ١ - يستوفي رسم قدره ٤٪ من قيمة رخصة الاستيراد (الثمن وأجور الشحن) قبل إصدار الرخصة .

٢ - تخضع البضائع المستتاه من الرخص للرسوم المقررة أعلاه وتحصل هذه الرسوم بواسطة السلطات الجمركية مباشرة عند التخليص عليها .

٣ - تخضع المبالغ الناتجة عن الزيادة في التخمين أو تحسن الأسعار للرسوم المقررة في الفقرة (١) وللغرامة المبينة في المادة (١٨) من هذا النظام وتحصل هذه الرسوم والغرامات بواسطة السلطات الجمركية مباشرة بدون حاجة لإبراز رخصة .

ب - يستوفي رسم قدره ١٪ من قيمة رصيد الرخصة المطلوب تجديد لها .

ج - يستوفي رسم قدره أربعة دنانير عن كل تعديل في صنف البضاعة أو في المنشأ أو في مركز الشحن ويعتبر التعديل في المنشأ ومركز الشحن معاً تعديلاً واحداً على أن لا تزيد رسوم التعديل في المرة الواحدة على رسم الاستيراد الذي يتحقق على المبلغ موضوع التعديل .

المادة ١٦ - الوزير أن ينسب إلى مجلس الوزراء رد رسوم الاستيراد عن الرخص التي تقرر إلغاؤها بسبب الخطر الذي يفرض على استيراد البضاعة أو إذا تطلب استيراد البضاعة بسبب ظروف القاهرة .

المادة ١٧ - تخضع رسوم الاستيراد إلى الإعفاءات أو التخفيضات التي تقررها الحكومة تنفيذاً لاتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية والاتفاقيات الأخرى التي ترتبط بها المملكة .

المادة ١٨ - تستوفي غرامة قدرها ٥٪ من قيمة البضائع المستوردة عن غير طريق ميناء العقبة خلافاً لما هو مذكور في الرخصة ويجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب مشترك من وزير النقل والاقتصاد الوطني تعديل هذه الغرامة .

المادة ١٩ - لا تستوفي الرسوم المذكورة عن البضائع والأشياء التالية : -

أ - الجهات والأشخاص والبضائع المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب المواد ٧٧-٩٤ ومن ٩٧-١٠٠ من قانون الجمارك والمكوس ضمن الشروط والقيود الواردة في تلك المواد مع مراعاة التعديلات التي طرأت أو سوف تطرأ على هذه المواد بموجب المادة (١٠٤) من قانون الجمارك والمكوس .

ب - البضائع المعفاة من الرسوم الجمركية بموجب اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانزيت بين دول الجامعة العربية والاتفاقيات الثنائية المعقودة مع الدول العربية المستوردة مباشرة إلى المملكة (باستثناء الأرز) وذلك مع مراعاة المادة (١٧) من هذا النظام .

ج - اللوازم والبضائع والمواد الخام للصناعة بقصد التصدير والموافق على إدخالها ادخالا مؤقتاً من قبل السلطات الجمركية وفقاً للشروط والتحفيزات التي تقررها على أن تضمن رسوم الاستيراد عنها بكفالة بنكية أو بضمانة أخرى تحفظ لدى سلطة الجمارك وتستوفي هذه الرسوم عند التخليص على تلك المواد محلياً .

د - البضائع المدرجة بالجدول التالي :

رقم التعرفة الجمركية	صنف البضاعة
١/٢٠١ ب	١ - الحيوانات الحية واللحوم المجمدة
٢/٢	٢ - حليب الأطفال
٢/٤ ب	٣ - محضرات مضادة للجراثيم (أنتيبايوتيك)
٤٤/٢٩	٤ - امصال دم محصنة ، لقاحات جرثومية ، توكسينات جراثيم مزروعة (بما فيها المحضرات عند الحماير) ومنتجات أخرى مماثلة
٢/٣٠	٥ - محضرات أنتيبايوتيك المستعملة عادة في الطب البشري والبيطري
٣/٣٠ أ	٦ - الادوية المعدة لمعالجة مرض (السل)
٣/٣٠ ب	٧ - المحاصيل والادوية والمستحضرات المعدة للاستعمال البيطري
٣/٣٠ ج	٨ - الاسمدة
٣١	

هكذا من الأشغال

رقم التفرقة الجمعية	صنف البضاعة
١/٤٨ ج	٩ - ورق صحف معد لطبع الصحف اليومية والاسبوعية .
١/٤٩	١٠ - كتب ومطبوعات مماثلة وان كانت من صفحات متفرقة .
٢/٤٩	١١ - صحف ومجلات ونشرات دورية مطبوعة وان كانت مصورة
٦/٨٤ ج	١٢ - الحركات الثابتة المعلقة لتحريك الآلات الزراعية .
١٠/٨٤ ج	١٣ - مضخات المياه
١/٨٧	١٤ - التراكتورات
٢٥/٨٤	١٥ - الحصادات
٢٣/٨٤	١٦ - الجرارات

هـ - البضائع التي يوافق الوزير على استيرادها بقصد التخزين وإعادة التصدير شريطة أن تقوم السلطات الجمركية باستيفاء الرسم عنها إذا خلصت على البضاعة للاستهلاك المحلي وبدون الحصول على رخصة جديدة .

و .. إذا اخضعت الجهات او الاشخاص او البضائع الميئنة في الفقرات (أ، ب، د) اعلام رسوم الاستيراد بعد صدور الرخصة تستوفي عنها رسوم الاستيراد مسبقا قبل السلطات الجمركية عند التخليص على البضاعة .

احکام اخیری

المادة ٢٠- يقوم المدير بالتوقيع على جميع الرخص والوزير بناء على تسبيب المدير ان يفوض اياً من موظفي الدائرة بالتوقيع على هذه الرخص .

المادة ٢١- كل من يخالف هذا النظام أو حكم أية رخصة صادرة بمقتضاه أو يتخلف عن أداء الواجبات المترتبة عليه أو يقدم بيانات كاذبة فيما له مساس بذلك يحال الى المحاكم المختصة لتطبق بحقه العقوبات القانونية المنصوص عليها بقانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

المادة ٢٢- لوزير المالية/المجارك او الموظف الذي ينبيه عنه يمارس بالنسبة للجرائم التي ترتكب خلافا لاحكام هذا النظام الصلاحيات المعينة في الفقرة (و) من المادة الرابعة من قانون الدفاع لسنة ١٩٣٥ .

المادة ٢٣- أ- يلغى النظام رقم (١٨) نظام رسوم الاستيراد لسنة ١٩٦٦ وأية تعديلات طرأت عليه .

ب- يلقى نظام الدفاع رقم (٧) لسنة ١٩٤١ نظام مراقبة الاستيراد وتعليمات الاستيراد لسنة ١٩٦٦ الصادرة بوجهه على ان يبقى العمل مستمرا بأي امر صدر بمقتضى هذا النظام او اي شيء آخر تم بموجبه الى ان يلقى او يغير بمقتضى هذا النظام .

ج - تلغى المادة (٨) المعدلة من النظام رقم (٢) لسنة ١٩٥٠ الصادر بمقتضى المادة الثانية من قانون الرسوم والاجور الاضافية رقم (١١) لسنة ١٩٤٨ .

1971/0/11

انحسین بن طلال

وزير
العديلية
سمعان داود

وزير المالية ووزير
الاقتصاد الوطني
بالوكالة
احمد طوقان

رئيس السواب
رئيس الوزراء
احمد طوقان

رئيس الوزراء
وزير الداخلية والدفاع
بهجت التلهوني

وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير الانشاء والتعمير
حازم نسيمه

وزير
التربية والتعليم
بشير الصباغ

وزير دولة لشؤون الرئاسة
وزير المواصلات
عاكف الفايز

وزير الثقافة والأعلام	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الداخلية	وزير
والسياحة والآثار	للمشؤون البلدية والقروية ووزير الصحة بالوكالة	النقل
صلاح أبو زيد	صالح بركات	أمين يونس الحسيني

وزير	وزير الاشغال العامة	وزير
المخارجية	وزير دولة لشؤون الرئاسة	الزراعة
عبد المنعم الرفاعي	احمد فوزي	سامي ايوب
وزير الاوقاف والشؤون		
والمؤسسات الاسلامية		
عبد الحميد السائح		

هَذَا مِنْ الْأَعْلَى

نظام معدل لنظام إدارة وزارة المالية

بمقتضى المادة (١٢٠) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٦٨/٥/٢٩

تأمر بوضع النظام الآتي :-

نظام رقم (٢٩) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل لنظام إدارة وزارة المالية

المادة ١ - يسمى هذا النظام (نظام معدل لنظام إدارة وزارة المالية لسنة ١٩٦٨) ويقرأ مع النظام رقم (٩٥) لسنة ١٩٦٥ المشار إليه فيما يلي بالنظام الأصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة ٢ - تعدل المادة (١٠) من النظام الأصلي على الوجه التالي :-

أ - بالاستعاضة عن عبارة (وكيل الوزارة) الواردة فيها بكلمة (الوزير) .
ب - بشطب عبارة (أو الوكيل) الواردة في الفقرة (ب) منها :

١٩٦٨/٥/٢٩

أعضاء النظام

رئيس الوزراء وزير الداخلية والدفاع بهجت التلهوني	نائب رئيس الوزراء احمد طوقان	وزير المالية هاشم الجبوري	وزير العدل سمعان داود
وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير المواصلات عاكف الفايز	وزير التربية والتعليم بشير الصباغ	وزير الزراعة النفق	وزير دولة لشؤون الرئاسة وزير الانشاء والتعمير حازم لسيه
وزير الصحة صبيحي عمرو	وزير الثقافة والاعلام والسياحة والآثار صلاح ابو زيد	وزير الاقتصاد الوطني وزير دولة لشؤون الرئاسة حاتم الزعبي	وزير الشؤون الاجتماعية والعمل وزير داخلية للشؤون البلدية والقروية
وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية عبد الحميد السامح	وزير الاشغال العامة وزير دولة لشؤون الرئاسة احمد فوزي	وزير الزراعة سامي ايوب	وزير الخارجية عبد المنعم الرفاعي

نظام رقم (٣٠) لسنة ١٩٦٨

نظام معدل للنظام رقم ٣ لسنة ١٩٦٣

نظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي

المادة ١ - يسمى هذا النظام النظام المعدل للنظام رقم ٣ لسنة ١٩٦٣ نظام موظفي مؤسسة الاقراض الزراعي المشار اليه فيما يلي بالنظام الأصلي ويقرأ معه كنظام واحد ويعمل به اعتباراً من تاريخ موافقة مجلس الادارة عليه :

المادة ٢ - تعدل الفقرة (ب) من المادة (٢٤) من النظام الأصلي بحيث تصبح كما يلي :-
فقره ب - يتم ترفيع موظفي الصنف الثاني بقرار من المدير العام بناء على تنسيب لجنة الانتقاء .

المادة ٣ - يعدل تعريف عبارة لجنة الانتقاء الواردة في المادة (٣) من النظام الأصلي بحيث يقرأ كما يلي :-
« لجنة تؤلف برئاسة نائب المدير العام او من يعينه المدير العام في حالة غيابه وعضوية اثنين من موظفي الصنف الاول يعينها المدير العام لتقديم التراشي له فيما يتعلق بالتعيينات والترقيات :

امين عام مجلس الاعمار	مدير الاراضي والمساحة	وكيل وزارة الزراعة	رئيس مجلس ادارة المؤسسة ومديرها العام
(غائب)	(صبيحي الحسن)	(الدكتور كمال الطاهر)	(محمد القرعان)
عضو عبد الله يشناق (غائب)	عضو (محمد الفاغور)	عضو (قاسم المندلاوي)	امين السرونائب المدير العام (غائب)

هكذا من الأهل